منظمة الصحة العالمية

**المجلس التنفيذي** **م ت١٣٢/٤٣**
**الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة** **٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣**
**البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت** **EB132/43**

# تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع السابع عشر للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في جنيف يومي ١٧ و١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ وترأس الاجتماع الدكتور جمال ثابت ناشر (اليمن).[١] واعتمدت اللجنة جدول أعمالها.[٢]

**البند ٢ من جدول الأعمال مسائل للاستعراض من قِبَل المجلس التنفيذي و/ أو لتوصيته بها**

**٢-١ و٢-٢ مسوّدة برنامج العمل العام الثاني عشر، والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٤-٢٠١٥**
(الوثيقتان م ت١٣٢/٢٦ وم ت١٣٢/٢٧)

٢- رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في إعداد مسوّدة برنامج العمل العام الثاني عشر، والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأشارت بوجه خاص إلى أن هاتين الوثيقتين تتضمنان المزيد من المعلومات عن الأولويات وهيكل النتائج وتقديرات الميزانية. وأقرت اللجنة بأن هاتين الوثيقتين تشكلان الصكين الرئيسيين لتنفيذ عملية الإصلاح، وخصوصاً الحوار الخاص بالتمويل، ولتحديد التوجه في السنوات الست القادمة.

٣- وطلبت اللجنة المزيد من التوضيح بشأن الطريقة التي استُمدت بها الأولويات الاستراتيجية الثماني، وتحديد صلتها بالأولويات الست والعشرين التي نوقشت في المشاورات السابقة للدول الأعضاء. واقتُرح أن تُسمى الأولويات الاستراتيجية "أولويات القيادة" للمنظمة، وأن تعامل الأولويتان المتصلتان بتصريف الشؤون الإدارية بطريقة مختلفة عن الأولويات ذات الصلة بالصحة العمومية.

٤- وطلبت اللجنة المزيد من الوضوح في التأكيد على سلسلة النتائج والمساءلة ونشدت استفاضة أفضل في الصلات بين المخرجات والحصائل، وكذلك وعلى نحو أكثر تحديداً، في صياغة المخرجات. وطلبت اللجنة مواصلة إعداد المؤشرات الخاصة بالأثر والمخرجات كي تتسق مع الأهداف المعنية المتفق عليها. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تنظر الأمانة في إعداد مؤشرات خاصة بالمخرجات التي لا يساءل عنها إلا الأمانة.

٥- وطُلبت توضيحات بخصوص المنهجية المتبعة في تخصيص الموارد المالية والبشرية لمجالات البرامج والمكاتب الرئيسية. وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن القلق إزاء مستوى مخصصات الميزانية الأولية في بعض المكاتب الرئيسية، ولاسيما في المكتب الإقليمي للأمريكتين، وكذلك إزاء الخفض الكبير لهذه المخصصات للمكتب

١ للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة EBPBAC17/DIV./1.

٢ انظر الوثيقة EBPBAC17/1.

الإقليمي لجنوب شرق آسيا. وعلاوة على ذلك طلبت اللجنة أن تستند مخصصات الميزانية في المستقبل إلى حساب تكاليف المخرجات المستهدفة على مستويات المنظمة الثلاثة من القاعدة إلى القمة.

٦- وأشارت اللجنة إلى أهمية الميزانية البرمجية المقترحة فيما يتعلق بتمويل المنظمة، وطلبت المزيد من المعلومات فيما يتصل بمستويات ملاك الموظفين وتوافر التمويل ومصادره للميزانية البرمجية المقترحة، وهي معلومات ستكون مفيدة جداً للحوار الخاص بالتمويل.

٧- وطلبت اللجنة أيضاً المزيد من المعلومات عن الخطوات القادمة في إعداد الوثيقتين وعن الفرص التي ستتاح للدول الأعضاء لتقديم مدخلات مفصلة والتشاور مجدداً قبل الاعتماد النهائي لبرنامج العمل العام والميزانية البرمجية من قِبَل جمعية الصحة بصفة نهائية في أيار/ مايو.

٨- وأكدت المديرة العامة أنه سيجري المزيد من العمل في جميع المجالات التي طرحتها اللجنة. وفيما يتعلق باختيار الأولويات الاستراتيجية الست الخاصة بالمجالات التقنية، والأولويتين المتصلتين بتصريف الشؤون والإدارة، أوضحت المديرة العامة أن هذه القرارات قد اتُخذت بناءً على تطبيق المعايير التي ناقشتها الدول الأعضاء أثناء المشاورات السابقة وعلى تعليقات اللجان الإقليمية. وتم التشديد على ضرورة بلورة الأولويات بعد أن ترد مدخلات أخرى من الدول الأعضاء.

٩- وفيما يخص ضرورة تحسين سلسلة النتائج أكثر فأكثر أقرت المديرة العامة بالحاجة إلى الاضطلاع بالمزيد من العمل في الأسابيع القادمة في إطار التحضير لجمعية الصحة التالية. وستكون نتيجة ذلك شرحاً أفضل للصلات بين الآثار والحصائل والمخرجات، إلى جانب تحديد أوضح للمسؤولية المشتركة بين الدول الأعضاء والأمانة، مثلما يتضح من الحصائل، وكذلك مسؤولية الأمانة، مثلما يتضح من المخرجات. كما أن تقديم التقارير عن تنفيذ قرارات جمعية الصحة التي تعتمدها الدول الأعضاء سيكون أيضاً أداة لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الآثار الأطول أمداً. وسيتم الاضطلاع بأعمال أكثر تفصيلاً بشأن تحديد إطار متين للقياس وتقييم الأداء.

١٠- واستجابة للمسائل المتعلقة بأرقام الميزانية سلطت المديرة العامة الضوء على أنه نظراً لعدم زيادة حافظة الميزانية الإجمالية للمنظمة فإن القرارات التي تقضي بزيادة موارد بعض المجالات ستسفر لا محالة عن خفض الموارد في مجالات أخرى. وتضطلع حالياً أفرقة عاملة تابعة للأمانة بالمزيد من العمل بشأن حساب التكاليف التفصيلي وتحديد أدوار ومسؤوليات مستويات المنظمة الثلاثة. وستُعرض نتائج عمل هذه الأفرقة العاملة، عندما تتاح، على الأجهزة الرئاسية.

١١- وأخيراً، لفتت المديرة العامة الاهتمام إلى الاجتماعات القادمة (بما في ذلك الاجتماعات الظرفية والجلسات الإعلامية للبعثات) التي ستتيح فرصاً أخرى للإدلاء بالتعليقات على كل من مسوّدة برنامج العمل العام الثاني عشر والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٤-٢٠١٥. وطُلب من الدول الأعضاء أن تدلي الأمانة بتعليقات كتابية مفصلة في أجل أقصاه ١٥ شباط/ فبراير. وستُنشر هذه المدخلات إلكترونياً ولن يتاح الاطلاع عليها إلا للدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه ستوفر هذه التعليقات التي ستدلي بها الدول الأعضاء المزيد من المعلومات اللازمة لإنجاز الوثيقتين لعرضهما على جمعية الصحة العالمية السادسة والستين والاجتماع الثامن عشر للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في أيار/ مايو. وأكدت المديرة العامة أن الخطوات القادمة والأطر الزمنية لبرنامج العمل العام والميزانية البرمجية المقترحة ستتاح أثناء الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي.

**وأوصت اللجنة بأن يضع المجلس التنفيذي في الحسبان التعليقات الواردة أعلاه لدى النظر في مسوّدة برنامج العمل العام والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٤-٢٠١٥.**

## ٢-٣ أحدث المعلومات عن إصلاح منظمة الصحة العالمية

- **الجدول الزمني لاجتماعات الأجهزة الرئاسية وإمكانية تغيير السنة المالية، وتحسين تقدير الآثار المالية والإدارية المترتبة على مشاريع القرارات** (الوثيقة م ت١٣٢/٥ إضافة ٣، الفقرات من ٦ إلى ١٦ والفقرتان ٣٢ و٣٣)

١٢- أيدت اللجنة بالإجماع اقتراح المديرة العامة الإبقاء على السنة المالية الحالية.

١٣- وفيما يتعلق بالجدول الزمني لدورات الأجهزة الرئاسية أيدت اللجنة الاقتراح الخاص بترحيل دورتي لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي إلى أوائل شباط/ فبراير. ومع ذلك تُفضّل اللجنة الإبقاء على الجدول الحالي لدورات اللجان الإقليمية وجمعية الصحة.

١٤- وجرت الإشارة إلى أن ذلك من شأنه أن يتيح للأمانة مجموعة كاملة من البيانات والمعلومات (بما في ذلك تعليقات اللجان الإقليمية) من أجل إعداد الوثائق ذات الصلة في موعدها. كما أن من شأنه أن يتيح المزيد من الوقت لأعضاء اللجنة في بداية السنة لاستعراض وثائق الاجتماع.

١٥- وأوصت اللجنة بألا يقتصر تبادل المعلومات عن مسائل مثل الدخل والإنفاق مقابل الميزانية البرمجية على اجتماعات الأجهزة الرئاسية ولكن ينبغي أن يشكل عملية مستمرة، بما في ذلك تقديم المعلومات على شبكة الإنترنت وفي الجلسات الإعلامية للبعثات.

- **أساليب التقييم المستقل لإصلاح المنظمة: المرحلة الثانية** (الوثيقة م ت١٣٢/٥ إضافة ٧)

١٦- اضطلعت الأمانة بتقديم موجز، مشيرة إلى أن الأساليب المقترحة للمرحلة الثانية من التقييم المستقل تستند إلى التوصيات المبينة في التقرير الذي قدمه مراجع الحسابات الخارجي عن المرحلة الأولى.[١]

١٧- وأيدت اللجنة، على نطاق واسع، الأساليب الخاصة بالتقييم في المرحلة الثانية، والمبينة في التقرير، وخصوصاً التركيز على التغييرات من أجل ضمان استعداد المنظمة لتنفيذ الإصلاح. وأكدت اللجنة على أن هناك عملاً تكاملياً تضطلع به حالياً وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، وعلى أن ذلك ينبغي أن يوضع في الحسبان لدى صياغة الاختصاصات.

- **تنفيذ إصلاح المنظمة، ٢٠١٢** (الوثيقتان م ت١٣٢/٥ إضافة ٨ وم ت١٣٢/ معلومات/٣)

١٨- أجرت الأمانة عرضاً موجزاً بشأن المبادئ التي يستند إليها إعداد التقرير المرحلي عن تنفيذ الإصلاح، وخطة التنفيذ الرفيعة المستوى ذات الصلة بذلك ومحتواها أيضاً. وعلاوة على هذا فقد بينت خطة التنفيذ التفصيلية المتاحة في الموقع الإلكتروني الخاص بإصلاح المنظمة.

١٩- ورحبت اللجنة بالوثائق وبأداة تتبع تنفيذ الإصلاح المتاحة إلكترونياً في الرابط التالي: http://www.who.int/about/who_reform/en/index.html. وجرت الإشارة بوجه خاص إلى فائدة شكل وهيكل الوثائق

١ الوثيقة ج٦٥/٥ إضافة ٢.

للدول الأعضاء عندما تستعرض التقدم المحرز في عملية الإصلاح. وأُقترح تضمين خطة التنفيذ المعلومات المتعلقة بالجوانب الخاصة بالموارد البشرية لمختلف المخرجات.

٢٠- ويوجد حالياً عجز كبير في ميزانية تنفيذ الإصلاح. وقامت المديرة العامة بنقل الموارد داخلياً كي يجري التنفيذ وذكرت المديرة العامة في معرض حديثها عن عجز الميزانية إن التقدم في التنفيذ سيتم التنبؤ به على أساس توافر الموارد اللازمة، وشكرت الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مالية أو عينية كبيرة.

## ٢-٤ تنفيذ الميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣: أحدث المعلومات (الوثيقة م ت١٣٢/٢٥)

٢١- رحبت اللجنة بأحدث المعلومات عن تنفيذ الميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي استندت إلى أهداف أكثر واقعية من أهداف الميزانية البرمجية ٢٠١٠-٢٠١١. وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقدم المحرز في الميزانية الحالية نحو تعزيز الشفافية والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك أقرت اللجنة بالتحديات التي ينطوي عليها كل من تعبئة الأموال المرنة وتنفيذها واستخدامها بكفاءة.

٢٢- وأشارت اللجنة إلى الثغرات في مجالات برمجية هامة عبر عدة أقاليم تابعة للمنظمة. وأقرت على وجه الخصوص باستمرار انتشار الثغرات المالية في الإقليم الأفريقي. وطُلب من الأمانة أيضاً أن تضمن العدالة والشفافية في مستويات توزيع الموارد على نطاق المنظمة كي يتسنى للأقاليم الحفاظ على جميع برامج التعاون التقني القائمة في بلدانها، على الرغم من محدودية الموارد.

٢٣- وأشارت اللجنة إلى ضرورة تحري تدابير تمويلية أوسع نطاقاً والتخطيط لتعزيز الفعالية في نشر الموارد، وأشارت إلى أن التنفيذ يقتضي تعزيز الفعالية. ورحبت اللجنة بإنشاء فرقة العمل الجديدة المعنية بالموارد، وبعمل فرقة العمل على تحديد الموارد اللازمة لسد أي عجز.

٢٤- وفي الوقت نفسه لاحظت اللجنة النقص الحالي في المعلومات الخاصة بتمويل الثنائية القادمة، وفي هذا الصدد سيكون تحديث المعلومات عن تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥ موضع ترحيب أثناء الحوار الخاص بالتمويل، ولاسيما فيما يتعلق بالتحديد المبكر لمواطن العجز على نطاق المنظمة.

٢٥- ورحبت اللجنة بالتعليقات المبداة وأشارت إلى أن عدم المواءمة بين الأموال والأولويات ناجم أساساً عن التمويل الشديد التخصيص الذي لا يتوافق مع الأولويات المحددة.

٢٦- وعلقت المديرة العامة بأنه تجري معالجة جزء من العجز في الميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣، من خلال تخصيص تمويل مرن للمجالات المنطوية على احتياجات استراتيجية على نطاق المنظمة.

**وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م ت١٣٢/٢٥.**

## ٢-٥ جدول تقدير الاشتراكات ٢٠١٤-٢٠١٥ (الوثيقة م ت١٣٢/٢٨)

٢٧- نظرت اللجنة في التقرير، ولاحظت أن جنوب السودان مدرج الآن في جدول تقدير الاشتراكات وسيتم تقدير اشتراكاته بالترتيب عن الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ وعن عام ٢٠١٢، وفقاً لجدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة عن تلك الفترة.

**وأوصت اللجنة بأن يقترح المجلس التنفيذي أن تعتمد جمعية الصحة العالمية السادسة والستون جدول تقدير الاشتراكات بصيغته الواردة في الوثيقة م ت١٣٢/٢٨.**

- **جدول تقدير الاشتراكات ٢٠١٤-٢٠١٥: إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية** (الوثيقة م ت١٣٢/٢٨ إضافة ١)

٢٨- دُعيت اللجنة إلى الإدلاء بتعليقاتها على اقتراح تقدير ٥٠٪ من اشتراكات الدول الأعضاء بالفرنك السويسري و٥٠٪ بالدولار الأمريكي.

٢٩- وأشارت اللجنة إلى أن تغيير عملة تقدير الاشتراكات بهذه الطريقة سيساعد على إدارة مخاطر العملات، وذلك من خلال تحسين المواءمة بين عملات الدخل وعملات الإنفاق. كما أشارت اللجنة إلى أن بعض الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، التي تمول من الاشتراكات المقدرة، قسمت التقديرات للمساعدة على إدارة هذه المخاطر. وأعربت اللجنة عن القلق إزاء توقيت التغيير. فلأن الفرنك السويسري يتسم الآن بالقوة أمام الدولار الأمريكي قد يترتب على ذلك أثر ضار بالنسبة إلى الشؤون المالية للمنظمة في الأمد القصير. وجرى التوضيح بأنه لا يوجد توقيت سليم وتوقيت خاطئ لتغيير عملة تقدير الاشتراكات، والهدف ليس محاولة تحقيق مكسب من قوة الفرنك السويسري ولكنه بالأحرى تقليل مخاطر أسعار صرف العملات من خلال المواءمة بين عملات الدخل الرئيسية وعملات الإنفاق الرئيسية.

٣٠- ولاحظت اللجنة أن الاقتراح سيتيح زيادة التناسب بين عملات دخل المنظمة وعملات إنفاقها، وسيقلل في الوقت نفسه من أثر العملات على الدول الأعضاء التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي ارتباطاً أوثق. وهكذا يحقق الاقتراح التوازن بين احتياجات المنظمة من العملات وبين احتياجات الدول الأعضاء من العملات.

٣١- ولاحظت اللجنة مع ذلك أن تنفيذ الاقتراح قد ينطوي على مشكلات عملية بالنسبة إلى بعض الدول الأعضاء، التي يمكن أن تواجه صعوبات في الحصول على الفرنك السويسري. ودُعيت الأمانة إلى تحري إمكانية وضع عتبة لتقدير الاشتراكات يمكن دونها الاستمرار في تقدير اشتراكات الدول الأعضاء بالدولار الأمريكي فقط.

٣٢- واقترح أحد أعضاء اللجنة أن يتاح للدول الأعضاء خيار حساب اشتراكاتها، على أساس طوعي، بعملتين (الدولار الأمريكي/ الفرنك السويسري) مع مراعاة أن نسبة أقل من ٥٠٪ من إنفاق المنظمة تتم بالفرنك السويسري.

٣٣- وقالت المديرة العامة إن الأمانة ستناقش مع الدول الأعضاء، بمزيد من التفصيل، اقتراح تقدير الاشتراكات بعملتين، بغية إرساء المرونة والعدالة لصالح الدول الأعضاء كافة.

**وأوصت اللجنة بأن يضع المجلس التنفيذي، لدى النظر في التقرير الوارد في الوثيقة م ت١٣٢/ ٢٨ إضافة ١، النقاط التي طرحتها اللجنة، وأن ينظر فيما إذا كان سيقترح أم لا مشروع قرار يتعلق بالمسألة المطروحة في الفقرة ٨ بشأن عملة تقدير الاشتراكات لتقديمه إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والستين.**

## ٦-٢ تعديلات اللائحة المالية والنظام المالي (الوثيقتان م ت١٣٢/٤٤ وم ت١٣٢/ معلومات/٤)

٣٤- قدمت الأمانة الوثيقتين المعنيتين، وهما بالتحديد: تقرير الأمانة الذي يبين تعديلات اللائحة المالية والنظام المالي، ونموذج لمشروع القرار الخاص بالميزانية البرمجية، وذلك لمناقشتهما إذا أقرت جمعية الصحة

العالمية الميزانية البرمجية بأكملها، بما يشمل مصادر الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية، وأشارت الأمانة إلى أنه سيتم إصدار تصويب للوثيقة م ت١٣٢/٤٤.

٣٥- وأقرت الأمانة بالتأخير في تقديم التقرير إلى الدول الأعضاء. وأثناء النقاش شكرت اللجنة الأمانة على ما بذلته من جهود من أجل إتاحة هذه المعلومات الهامة، على الرغم من أنها أشارت إلى أنها تتطلب وقتاً أطول لاستيعاب كل المعلومات المقدمة كي تفهم بصورة أفضل التعديلات المقترحة للائحة المالية والنظام المالي، والرجوع إلى نسختيهما الأصليتين قبل أن تتخذ موقفاً نهائياً إزاء هذه التعديلات.

٣٦- وطُلبت معلومات وتوضيحات بخصوص التعديلات المقترحة، وخصوصاً فيما يتعلق بالمصطلحات المستخدمة والمفاهيم والتعاريف الميزنية الأساسية. ونظراً لأن الدول الأعضاء لا تعلم، من الآن فصاعداً، عند إقرار الميزانية، ما إذا كان عنصر المساهمات الطوعية يمكن أم لا أن يمول بالكامل في خاتمة المطاف، فقد طُرح السؤال عما إذا كان من المحتمل أم لا تحديد التزامات الإنفاق دون أن تكون الأموال متاحة بالفعل.

٣٧- وتعلقت الأسئلة الأخرى المطروحة بالصلة بين الأحكام الواردة في مشروع القرار المقترح وبين الحوار الخاص بالتمويل فيما بين الأمانة والدول الأعضاء، وبما إذا كان من المفضل أولاً زيادة الوضوح بشأن كل جوانب الحوار الخاص بالتمويل قبل تعديل المواد ذات الصلة في اللائحة المالية والنظام المالي.

٣٨- ومن المسائل الإضافية المطروحة معالجة ترحيل الأموال من دورة ميزانية إلى دورة ميزانية تالية، ومستوى المعلومات اللازمة لأي حوار خاص بالتمويل، وأثر بعض مبادئ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي اعتُمدت مؤخراً، بالنسبة إلى الإبلاغ بأرقام الميزانية.

٣٩- ورداً على الأسئلة والشواغل المطروحة أكدت الأمانة على أنه بحسب المواد السارية بالفعل لا يمكن تحمل أي إنفاق دون وجود مصدر تمويل وبند ميزني محددين ومقابلين له. ومع ذلك، وتبديداً لأية شكوك، يمكن إضافة نص يوجب أن تكون الالتزامات مرهونة بتوافر التمويل. وفي سياق تخصيص الأموال عبر الفئات أضافت الأمانة قائلة إنه يلزم احترام جميع الشروط المرتبطة بالمساهمات الطوعية. وأخيراً، جرت الإشارة إلى أن المناقشات المتعلقة بالميزنة التامة على أساس الاستحقاق في منظومة الأمم المتحدة مازالت في مرحلة مبكرة من المناقشات الداخلية التي تشارك فيها منظمة الصحة العالمية.

٤٠- وأُتفق على أن تقدم الأمانة مشروعي قرارين منقحين يجسدان النقاط المطروحة والمزيد من المعلومات عن المسائل المذكورة أعلاه بحلول آخر الأسبوع القادم، كي تتاح للدول الأعضاء فرصة مناقشة هذه المسألة والتعليق عليها بصورة أكمل أثناء انعقاد المجلس التنفيذي في دورته الوشيكة.

٤١- وتم أيضاً الإقرار بأنه قد يلزم عقد حوار آخر عقب دورة المجلس التنفيذي، وبأن الأمانة ستقدم المزيد من المعلومات في الأسابيع التالية، بالتوازي مع عملية إصلاح الميزانية.

٤٢- وبناءً على ما سبق ستقدم الأمانة نسخة منقحة من مشروعي القرارين إلى اجتماع اللجنة القادم، مع المقررات النهائية التي ستتخذها جمعية الصحة.

**ووافقت اللجنة على مسار العمل المقترح وأوصت بأن ينظر المجلس التنفيذي في التعليقات والشواغل المبينة أعلاه.**

## ٢-٧ التقييم: أحدث المعلومات وخطة العمل المقترحة لعام ٢٠١٣ (الوثيقة م ت١٣٢/٣٠)

٤٣- رحبت اللجنة بالإجراءات التي استُهلت فيما يتعلق بتنفيذ سياسة التقييم، وخصوصاً الجهود المبذولة من أجل تعزيز ثقافة التقييم على نطاق المنظمة، والتي اتخذت في الفترة الانتقالية ٢٠١٢-٢٠١٣ منذ أن أقر المجلس السياسة.

٤٤- وفي معرض الإشارة إلى المسائل الواردة في تقرير الأمانة طلبت اللجنة معلومات إضافية عن الأدوار والمسؤوليات المحددة لشبكة التقييم العالمية فيما يتعلق بضمان جودة مخرجات التقييم، وفي اختيار البنود لإدراجها في خطة التقييم على نطاق المنظمة، والإعداد للجرد التقييمي. وأكدت الأمانة أن شبكة التقييم العالمية ستضطلع بدور هام في الجمع المنهجي لمعلومات التقييم وفي تحسين مراقبة جودة التقييمات المفردة من خلال تعزيز الأساليب المشتركة ومواءمة الممارسات المتبعة. وأوصت اللجنة أيضاً بأن تتعاون شبكة التقييم العالمية مع الفريق المعني بإصلاح المنظمة كي تزوده بالمعلومات اللازمة لعمله.

٤٥- واقترحت اللجنة كذلك إمكانية تحسين التقارير المستقبلية من خلال توفير المزيد من التحليلات لإجمالي العمل المضطلع به أثناء الفترة المعنية. وشملت الأمثلة ما يلي: نطاق تغطية تقييم الميزانية البرمجية، والتقييمات الفعلية المؤداة مقابل التقييمات المخططة، وعرض الجرد التقييمي بحسب موضوع أو فئة التقييم. وشددت اللجنة أيضاً على أهمية إدراج ملخص للدروس المستفادة من التقييمات، والكيفية التي استُخدمت بها في تحسين عمل المنظمة، وذلك في إطار التعليقات التي تفاد بها الدول الأعضاء على التقارير السنوية. وأكدت الأمانة أن هذه المسائل ستوضع في الاعتبار لدى إعداد التقارير المستقبلية المقدمة إلى اللجنة.

٤٦- واعترافاً بأن التقييم يشكل تكلفة للمنظمة من حيث الموارد أوصت اللجنة بأن تستعرض الأمانة قدرتها على تنفيذ سياسة التقييم بالكامل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

**وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م ت١٣٢/٣٠.**

## ٢-٨ العقارات (الوثيقة م ت١٣٢/٣٣)

٤٧- أشارت اللجنة إلى الحاجة المستمرة إلى تجديد عقارات المنظمة، وأشارت إلى التقدم المحرز في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ في معالجة الأولويات المتعلقة بالسلامة والأمن.

٤٨- وأشير إلى الحاجة إلى حلول طويلة الأمد واستراتيجيات مستدامة لمعالجة التحديات الجدية التي تواجهها المنظمة فيما يتعلق بالبنية التحتية.

٤٩- وطلبت اللجنة تحديثاً للمعلومات عن الاستراتيجية التي تتبعها المنظمة في تجديد مباني المقر الرئيسي، مع الإشارة إلى ضرورة إدراج المعلومات عن العمليات الطويلة الأمد والرقابة على تكاليف الصيانة.

٥٠- وتمت الإحاطة علماً بتقرير الأمانة. وطلبت اللجنة توضيحاً إضافياً بخصوص الأثر الواقع على مشروع التجديد العالمي وسائر المشاريع ذات الأولوية والتي سبق تحديدها قبل اعتماد الموافقة على بناء مكتب قُطري فرعي جديد في غاروي ببونتلاند في الصومال.

**وذكرت اللجنة أن الأمانة ستقدم معلومات محدثة عن ذلك إلى اللجنة في اجتماعها الذي سيعقد في أيار/ مايو ٢٠١٣.**

## ٩-٢ التقرير السنوي عن الموارد البشرية (الوثيقتان م ت١٣٢/٣٨ وم ت١٣٢/٣٨ تصويب ١)

٥١- رحبت اللجنة بوفرة المعلومات التي تضمنها التقرير السنوي، وأشارت إلى ما وصفه من جوانب تقدم وانجازات، مع الاعتراف بأن جوانب التقدم والإنجازات هذه تبين أن موظفي المنظمة هم أهم ما تمتلكه من أصول. وأشارت اللجنة كذلك إلى أن أداء إدارة الموارد البشرية تحسن بصورة كبيرة.

٥٢- وعلى الرغم من ذلك فهناك مجال للمزيد من التحسين، وطلبت اللجنة تعديل التقرير في المستقبل كي يضع في الحسبان أهمية ما يلي: تقديم التقارير بناءً على الوقت المعادل لعدد الموظفين بدلاً من إحصاء عدد الموظفين. وإدراج المعلومات المالية وتحليل للعواقب المالية المترتبة على أية تغييرات تتعلق بالموارد البشرية، بحسب الإقليم/ البلد؛ والصلة الوثيقة والمواءمة مع الميزانية البرمجية للمنظمة؛ وتفاصيل توافر نُظم المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية للارتقاء إلى المستوى الأمثل بالدعم المقدم من أجل تنفيذ أعمال المنظمة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للبيانات المدرجة الآن في المكتب الإقليمي للأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وطلبت ألا يستمر توفير هذه المعلومات في التقارير المستقبلية فقط بل أن يتم التوسع فيها أيضاً.

٥٣- وأثنت اللجنة على العمل المضطلع به بشأن التعلم الإلكتروني، وذكرت أنها تتطلع لتلقي المزيد من المعلومات عن شهادات الجودة الموحدة بخصوص برامج التعلم عن بُعد (مخطط الإشهاد على الجودة "Open ECB-check") وسائر التطورات في هذا المجال، وفي المستقبل تلقي المعلومات عمن شاركوا في التعلم عن بُعد، مصنفين حسب نوع الجنس والموقع الجغرافي.

٥٤- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للبيانات المقدمة الآن عن عقود غير الموظفين، وأعربوا عن رغبتهم في أن يطلعوا في التقارير المستقبلية على المزيد من التحليلات لهذه البيانات وللآثار المترتبة على أية اتجاهات سائدة.

٥٥- وطلبت اللجنة إدراج المزيد من المعلومات والتدابير في التقرير بشأن الطريقة التي تقترح بها المنظمة التعامل مع نقص تمثيل بعض البلدان لمدة طويلة.

٥٦- وأعربت اللجنة عن قلقها لأن إدارة الموارد البشرية لا تحصل على الموارد الكافية. وسار اتفاق على أن تزويد إدارة الموارد البشرية بالموظفين والأموال على النحو الملائم له دور حيوي في ضمان تنفيذ أنشطتها.

٥٧- وأعربت اللجنة عن قلقها لعدم حدوث تحسن كبير في تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وخصوصاً على أعلى مستويات الإدارة. وأُتفق على وضع نهج أكثر تنسيقاً إزاء التوظيف على نطاق المنظمة.

٥٨- وأحاطت اللجنة علماً بعدد الموظفين الذي سيتقاعدون في فترة الخمس إلى العشر سنوات القادمة، وطلبت اتخاذ ما يلزم من خطوات في الوقت المناسب لضمان التخطيط الحصيف لخلافتهم والنقل الجيد للمعرفة. وأقرت اللجنة بأن عمل المنظمة يعتمد على جودة موظفيها، مؤكدة على أهمية وجود موظفين يتمتعون بأعلى المؤهلات على المستوى القُطري، وبأن رتب الوظائف المعروضة ينبغي أن تجسد، على النحو الملائم، مستوى الخبرة المطلوب. واقترحت اللجنة أن يُتخذ من تقاعد الموظفين فرصة لاستعراض مجموعة المهارات في المنظمة، وذكرت أنها تتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات عن الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمة في التعامل مع استبدالهم.

٥٩- وأعربت اللجنة عن تأييدها لمخطط يصلح للتطبيق العملي لتنقلات الموظفين، وأشارت إلى خطط المنظمة لتعزيز الجهود في هذا المجال، بما في ذلك استخدام القوائم الموجودة والاعتماد أكثر على توصيفات الوظائف العامة. وستكون هذه المرونة وسيلة رئيسية لتمكين المنظمة من الاستجابة بسهولة للأوضاع المتغيرة. وشددت اللجنة على أن ذلك سيساعد أيضاً على تعزيز التطوير وإتاحة فرص التعلم للموظفين. وعلى الرغم من ذلك يجب أن تتحلى المنظمة دائماً بالمرونة الكافية لإتاحة الاستعانة داخلياً بالخبرات الخارجية عند الحاجة.

٦٠- وأقرت المديرة العامة بالأوقات الصعبة التي مرت على الموظفين أثناء الفترة التي شهدت القيود المالية وما ترتب عليها من خفض عدد الموظفين، وبأن ذلك أمر تترتب عليه لا محالة آثار على معنويات الموظفين. وذكرت أنه طرأ بعض التحسن في الشهور الأخيرة. كما أشارت إلى أن فريق السياسات العالمية سيواصل النظر في الطريقة التي يمكن بها حشد موارد المنظمة البشرية، بما في ذلك حشدها من خلال التعاون عبر الأقاليم، وتحديد المزيد من وفورات الكفاءة.

**وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقتين م ت١٣٢/٣٨ وم ت١٣٢/٣٨ تصويب ١.**

## ٢-١٠ تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة م ت١٣٢/٣٩)

٦١- أوضحت الأمانة أن المنظمة أُبلِغت بأن الجمعية العامة قد طلبت في المقرّر ٦٧/٥٥١ إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تبقي على مضاعف تسوية المقر في نيويورك الحالي حتى ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، على أن يكون مفهوما أن يُستأنف التطبيق العادي لنظام تسوية المقر في ١ شباط/ فبراير ٢٠١٣. وقد أُجِّلت جميع البنود الأخرى وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٦٧/٥٥٢ المقدم إلى دورتها الأولى المستأنفة المُتوقع عقدها في آذار/ مارس ٢٠١٣.

**وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المقدم من الأمانة والوارد في الوثيقة م ت١٣٢/٣٩.**

## ٢-١١ تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين (الوثيقتان م ت١٣٢/٤٠ وم ت١٣٢/٤٠ إضافة ١)

٦٢- أقرت اللجنة الأعمال التي أنجزتها الأمانة بشأن التعديلات المقترح إدخالها على لائحة الموظفين. وأشار بعض الأعضاء إلى أنه نظراً لأهمية هذه الوثيقة فقد كان ينبغي توزيعها في وقت سابق. وأفادت المديرة العامة بأن المنظمة ستسعى في الاجتماعات المقبلة للّجنة إلى توفير الوثائق الضخمة التي تطلبها اللجنة في وقت مبكر.

٦٣- ورحبت اللجنة بالتعديلات المقترح إدخالها على لائحة الموظفين وأقرّت تلك التعديلات. ولاحظت اللجنة المقترحات الشاملة المقدمة بشأن التعديلات المدخلة على سياسة التعيين في المنظمة، وأضافت أن هذه التعديلات عملية وواقعية وضرورية وأنها ستضفي على المنظمة طابع المرونة في إدارة شؤون موظفيها وتمكّنها من الاستجابة بسرعة لما يطرأ من تغييرات على الأولويات البرمجية وشؤون التمويل.

٦٤- وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة لتلبية طلب المجلس التنفيذي (الوارد في القرار م ت١٢٨ق٤) بشأن تعزيز المعايير وإرساء أساس جديد للموظفين المقرر منحهم تعيينات دائمة، وأيّدت اللجنة التعديلات المقترح إدخالها في هذا الصدد.

٦٥- ورداً على سؤال طرحته اللجنة بشأن كيفية تحديد معايير منح التعيينات الدائمة في المستقبل، ذكرت المنظمة أن المناقشات جارية حول ماهية المعايير، بما فيها مناقشات مع ممثلي رابطة الموظفين. وستُنشر المعايير المذكورة وتُتاح لجميع الموظفين بمجرد وضعها في صيغتها النهائية.

٦٦- وأفادت المديرة العامة بأن شغلها الشاغل لدى صياغة التعديلات المقترح إدخالها على لائحة الموظفين (التي تشكل جزءاً من عملية الإصلاح الشاملة لإدارة المنظمة) هو ضمان تحقيق استدامة طويلة الأجل في المنظمة. وعليه ينبغي أن توازن المديرة العامة بين العاملين المهمين التاليين: (أ) ضرورة تقديم حزمة تعويضات جذابة للموظفين؛ (ب) وضرورة ضمان التمكن من إدارة الالتزامات المالية للمنظمة.

٦٧- وطلبت اللجنة إدخال تعديلات على القرارين وعلى النص الجديد المقترح بشأن المادة ٠٤٠ من لائحة الموظفين المبيّنة في الوثيقة م ت١٣٢/٤٠. وهذه التعديلات مستمدة من الحقيقة القائلة إن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تبت بعد في توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي ترد في تقرير اللجنة المذكورة لعام ٢٠١٢ (الوثيقة A/67/30).

٦٨- وفيما يلي القرارات المعدلة:

**القرار ١**

المجلس التنفيذي،

**يصادق**، وفقاً للمادة ١٢-٢ من النظام الأساسي للموظفين، على التعديلات التي أدخلها المدير العام على لائحة الموظفين، وذلك على النحو التالي:

(١) اعتباراً من ١ شباط/ فبراير ٢٠١٣ فيما يتعلق بتاريخ بدء نفاذ تعديلات لائحة الموظفين؛ وسياسات التعيين؛ وإنهاء التعيينات؛ وإلغاء الوظائف، بما في ذلك عملية إعادة الانتداب؛ ومعايير سلوك الموظفين؛ وساعات العمل والحضور؛ وإجراءات الطعن؛ ومدفوعات إنهاء الخدمة؛

(٢) اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ فيما يخص مرتبات الموظفين في الفئة المهنية (الفنية) والفئات العليا، بما فيها المعدلات المنقحة للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمستخدمة في تحديد المرتبات الأساسية الإجمالية، وذلك رهناً بقرار تعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية في تقريرها لعام ٢٠١٢ (الوثيقة A/67/30).

**القرار ٢**

المجلس التنفيذي،

وقد نظر في التقرير الخاص بتعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين[١] ولاحظ أن الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد أرجأت النظر في البند الخاص بنظام الأمم المتحدة الموحد من جدول الأعمال حتى موعد انعقاد الدورة الأولى المستأنفة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

١ الوثيقة م ت١٣٢/٤٠.

**يوصي** جمعية الصحة العالمية السادسة والستين بأن تعتمد القرار التالي رهناً باعتماد قرار في الدورة الأولى المستأنفة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠١٢ وجدول المرتبات الأساسية/ الدنيا الوارد فيه:

جمعية الصحة العالمية السادسة والستون،

إذ تشير إلى توصيات المجلس التنفيذي المتعلقة بمرتبات الموظفين في الوظائف غير المصنفة في رتب ومرتب المدير العام،

١- **تحدد** المرتبات الإجمالية للمديرين العامّين المساعدين والمديرين الإقليميين بما يبلغ ٣٠١ ١٧٢ دولار أمريكي في السنة قبل الاقتطاع الإلزامي ليكون المرتب الصافي المعدل ١١١ ١٣٤ دولاراً أمريكياً (للمعيل) أو ٤٤٣ ١٢١ دولاراً أمريكياً (لغير المعيل)؛

٢- **تحدد** المرتب الإجمالي لنائب المدير العام بما يبلغ ٥٩٩ ١٨٩ دولاراً أمريكياً في السنة قبل الاقتطاع الإلزامي ليكون المرتب الصافي المعدل ٢١٩ ١٤٦ دولاراً أمريكياً (للمعيل) أو ٥٩٠ ١٣١ دولاراً أمريكياً (لغير المعيل)؛

٣- **تحدد** المرتب الإجمالي للمدير العام بما يبلغ ١٦١ ٢٣٣ دولاراً أمريكياً في السنة قبل الاقتطاع الإلزامي ليكون المرتب الصافي المعدل ٧١٣ ١٧٦ دولاراً أمريكياً (للمعيل) أو ١٥٢ ١٥٧ دولاراً أمريكياً (لغير المعيل)؛

٤- **تقرر** أن تدخل هذه التسويات في المرتبات حيز النفاذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

٦٩- وقد نُقِّح النص الجديد المقترح للمادة ٠٤٠ من لائحة الموظفين لكي يضم الحاشية التالية:

* يكون تاريخ بدء نفاذ التذييلين ١ و٢ مرهوناً باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار بشأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية في تقريرها لعام ٢٠١٢ (الوثيقة A/67/30).

**وأوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروعي القرارين ١ و٢ المذكورين أعلاه.**

## البند ٣ من جدول الأعمال مسائل للعلم أو لاتخاذ إجراءات بشأنها من جانب اللجنة

### ٣-١ أحدث المعلومات عن الشؤون الإدارية؛ وتدابير وفورات الكفاءة واحتواء التكاليف المتخذة في المنظمة (الوثيقتان EBPBAC17/2 و EBPBAC17/INF./1)

٧٠- رحبت اللجنة بأحدث المعلومات التي قدمتها الأمانة عن تحسين نظام الإدارة العالمي والمعلومات المقدمة عن التكاليف المرتبطة بذلك والتقدم المحرز في هذا المضمار. وأيدت اللجنة الجهود المبذولة من أجل تقليل الطابع التخصيصي وجرى التأكيد على أهمية مواءمة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مع نظام الإدارة العالمي.

٧١- ورحبت اللجنة أيضاً بأحدث المعلومات المقدمة عن الأنشطة في مجال الإدارة العامة، وخاصة المعلومات المقدمة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات. واقترحت اللجنة أن تُقدّم في المستقبل معلومات محدثة على نحو أكثر انتظاماً عن المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، كأن تتخذ شكل تقرير سنوي مثلاً.

٧٢- وينبغي أن يُدرج استعراض التكاليف الإجمالية لتكنولوجيا المعلومات والرؤية الاستراتيجية في هذا المجال بوصفها جزءاً من التقارير والمناقشات ضمن التقرير السنوي. وطلبت اللجنة مزيداً من المعلومات عن التكاليف المقدرة بمبلغ ٩٧,٧ مليون دولار أمريكي في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية، واقترحت إجراء مناقشة لمدى ملاءمة هذا المبلغ، وذلك عقب استعراض دراسة مقارنة مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة.

٧٣- وطُرِح سؤال بشأن مدى ملاءمة مبادرات التحديث في مجال تكنولوجيا المعلومات قبل وضع الصيغة النهائية لدراسة التكاليف الكلية. وأوضحت الأمانة أن المبادرات هي عبارة عن أنشطة جارية تفيد مثلاً بأن الشبكة العالمية تؤدي وظيفتها كما ينبغي، وأن تدابير وفورات الكفاءة تُستعرض بانتظام. وما من مشروع سيُؤخّر تنفيذه بسبب الدراسة المقارنة.

٧٤- وشدّدت اللجنة على أهمية مواءمة تكنولوجيا المعلومات مع المتطلبات التقنية وغيرها من نظم الدعم، كما أكدت على ضرورة أن تدعم التكنولوجيا الاستراتيجية الشاملة للمنظمة وأغراضها.

٧٥- ورحبت اللجنة بإنشاء وحدة جديدة معنية بالامتثال وإدارة المخاطر، على أنه طُرِح سؤال حول ما إذا كان الجمع بين الامتثال وإدارة المخاطر في وحدة واحدة هو الحل الأمثل. واتفقت الأمانة في إطار البند الفرعي ٣-٤ على تنفيذ توصية لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة. وأثيرت مخاوف بشأن قدرات الوحدة الجديدة والمعارف على مستوى الإدارة العليا فيما يتعلق بهذا الموضوع.

٧٦- واقتُرِح أن تُقام صلة وثيقة بين إدارة المخاطر والإبلاغ عنها. وطلبت اللجنة تقديم معلومات محدثة بانتظام عن المخاطر المحيقة بالمنظمة، وأُثِيرت في هذا السياق تساؤلات حول الجدول الزمني لوضع المبادرات الجارية في صيغتها النهائية. والتزمت الأمانة بتزويد المجلس التنفيذي بسجل أولي عن المخاطر المؤسسية في أيار/ مايو ٢٠١٣.

٧٧- وفيما يتعلق بتدابير احتواء التكاليف، طُلِب تقديم بيان تفصيلي بتكاليف المرتبات عن مختلف الشهور.

**وأحاطت اللجنة علماً بتقريري الأمانة عن أحدث المعلومات عن الشؤون الإدارية وعن تدابير وفورات الكفاءة واحتواء التكاليف المتخذة في المنظمة، الواردين في الوثيقتين EBPBAC17/2 و EBPBAC17/INF./1.**

- **دراسة التكاليف الإدارية والتنظيمية في منظمة الصحة العالمية: التوصيات الأولية** (الوثيقة EBPBAC17/INF./2)

٧٨- قُدِّم عرض عن التوصيات الأولية الناشئة عن دراسة التكاليف الإدارية والتنظيمية في المنظمة.

٧٩- وشدّدت الدول الأعضاء بالإجماع في المناقشة اللاحقة على أن ذاك العرض ساعدها بشكل كبير على تحسين فهم المسائل المرتبطة بالتكاليف الإدارية والتنظيمية، بما في ذلك الخيارات المحتملة بشأن تمويل تلك

التكاليف على نحو كاف ومنصف. وقد كان هذا الأمر من الجوانب المهمة لأنشطة إصلاح المنظمة الذي تقوم عليه معظم المناقشات المهمة حول التمويل، لذا كان لزاماً تعميم المعلومات المكتسبة على هذا النحو تعميماً واسع النطاق فيما بين الأعضاء للاستفادة منها في إجراء مزيد من المناقشات في سياق الحوار الخاص بشؤون التمويل.

٨٠- وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء الاستمرار في استخدام الاشتراكات المقدرة للمنظمة في التمويل التنقلي للممولّ طوعاً من برامجها، مثلما أثبتته مرة أخرى الدراسة. كما ودّت اللجنة أن تشهد استرداداً كافياً للتكاليف من الشراكات؛ وجرى التأكيد على أن هذه الناحية ستُدرج في التقرير الختامي.

٨١- وأكّدت المديرة العامة أن جوهر المشكلة يكمن في ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأن التكاليف الإدارية والتنظيمية هي جزء مهم ومشروع من نموذج أعمال المنظمة، وعليه يلزم تمويل هذه التكاليف بشكل كاف.

٨٢- وذَكّرت المديرة العامة اللجنة كذلك بأن الدول الأعضاء في المنظمة هي التي اعتمدت قرار تحديد معدل استرداد تكاليف دعم البرامج بنسبة ١٣٪، ولكن نظراً لاتخاذ ترتيبات تفاوض فردية فقد تقوّض هذا المعدل تدريجياً. لذا ينبغي ألا يُركّز النقاش على مسألة تكاليف دعم البرامج والمعدلات المناسبة لاستردادها، بل على أفضل السبل الكفيلة بتمويل إجمالي التكاليف الإدارية والتنظيمية في المنظمة، وعلى كيفية ضمان إدارة تلك التكاليف بفعالية.

٨٣- واستعلمت اللجنة عن مواءمة معدلات استراد تكاليف دعم البرامج فيما بين هيئات الأمم المتحدة. وقُدِّمت توضيحات مؤداها أنه إذا تعيّن المضي قدماً في مواءمة تلك المعدلات في مؤسسات الأمم المتحدة كافة فإنه ينبغي التركيز على المنهجيات المتبعة في تطبيق تلك المعدلات، مع مراعاة مختلف نماذج الأعمال والولايات المسندة إلى فرادى المؤسسات.

٨٤- والتزمت المديرة العامة بعقد مزيد من المناقشات الداخلية للشؤون الإدارية بشأن أفضل السبل الكفيلة بالمضي قدماً في عملية استرداد التكاليف، على أن يمسك بزمام تلك المناقشات فريق السياسات العالمية؛ كما التزمت بالتقيّد بأية قرارات سياساتية قد تتخذها الدول الأعضاء في المنظمة على مستوى تأمين التمويل اللازم وآليات تنفيذ عملية استرداد التكاليف.

**ووافقت اللجنة على مسار العمل المقترح وطلبت تزويدها بالتقرير الختامي في وقت كاف يسبق عقد الاجتماع المقبل في أيار/ مايو ٢٠١٣.**

## ٣-٢ تقرير مكتب خدمات المراجعة الداخلية (الوثيقة EBPBAC17/3)

٨٥- أعربت اللجنة عن تقديرها لتقرير مكتب خدمات المراجعة الداخلية ولأعماله الجارية في ميدان تعزيز المساءلة الشاملة في المنظمة. ورغم أن اللجنة رحبت بتعزيز المكتب في الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ بفضل تعيين موظفين جدد فيه، فإنها كررت من جديد مخاوفها التي أعربت عنها في دورات سابقة، والتي تفيد بأن الموارد البشرية اللازمة لإنجاز المراجعة الداخلية لا تزال غير كافية، وأوصت بمواصلة تعزيز المكتب، وخصوصاً من أجل ضمان التمكّن من استيفاء الأغراض المتعلقة بتغطية مراجعة الحسابات، وإدارة المخاطر، والتقييم.

٨٦- وطمأنت الأمانة اللجنة إلى أنه برغم أن الموارد المتاحة حالياً يتواصل استخدامها للتصدي للمجالات ذات الأولوية المنطوية على مخاطر، فإن من المتوخى أن يتواصل تعزيز قدرات المكتب في الثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥، ولاسيما من أجل دعم تنفيذ سياسة التقييم الجديدة وتطوير وظيفة التقييم.

٨٧- وأشار أعضاء اللجنة إلى تعزيز وظيفة التحقيق بيد أنهم شككوا فيما إذا كان تأثير إشراك المكتب مؤخراً في التحقيق في مزاعم تتعلق بالتحرش قد غيّر وجهة تركيز المكتب على قضايا الاحتيال وإساءة السلوك. ولدى إشارة اللجنة إلى أنه كان مقرراً إجراء تقييم لمستوى تنفيذ سياسة مكافحة التحرش، فقد اقترحت أنه ينبغي أن يدرس الاستعراض مسألة ما إذا كان ممكناً ألا يُنظر في التعديلات المُدخلة على المسؤوليات الحالية لسياسة مكافحة التحرش في ضوء إنشاء مكتب الأخلاقيات الجديد. وأكد مدير مكتب خدمات المراجعة الداخلية أن التحقيقات في مزاعم التحرش قد وجهت فعلاً نداءات كبيرة بشأن توفير الموارد للمكتب؛ على أنه طمأن اللجنة مجدّداً إلى أن هذا الأمر لم يَحُل دون تقييم المزاعم المطلقة بشأن الاحتيال، وإنما قوّض بالأحرى قدرة المكتب على أداء تحليلات شاملة للمجالات التي يُحتمل أن تتعرض للاحتيال لدى نظره في اتخاذ تدابير استباقية لكشف حالات الاحتيال.

**وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة EBPBAC17/3.**

## ٣-٣ تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات (الوثيقة EBPBAC17/4)

٨٨- أشارت الأمانة إلى أن اللجنة طلبت تحديداً في أيار/ مايو ٢٠١٢ مزيداً من المعلومات المحدثة عن توصيات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات التي مر عليها أكثر من سنتين (أي مراجعات الحسابات الصادرة قبل عام ٢٠١١). وأُحرِز مزيد من التقدم في إغلاق تقارير مراجعة الحسابات بعد تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ (وهي المرحلة التي أُعِّدت فيها الورقة)، مما قلّل بالتالي عدد المفتوح من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة قبل عام ٢٠١١ إلى ١٠ تقارير. وأُغلِقت في الفترة الواقعة بين آذار/ مارس ٢٠١٢ وكانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ أكثر من ٢٠٠ توصية مفتوحة.

٨٩- ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في هذا الخصوص وأكدت أن التقرير يلبي على نحو كاف طلبها الذي قدمته في دورتها الأخيرة. وحظيت الممارسات المتبعة في تعزيز عمليات الشراء وإجراءاته بالترحيب. وشددت اللجنة كذلك على أهمية تمتع الموظفين بالكفاءات اللازمة، وبالأخص على الصعيد القطري. وتود اللجنة أن تطّلع في التقارير المقبلة على تحليل أعلى جودة بشأن التوصيات المفتوحة من أجل تسهيل التعرف على المخاطر المتواترة والاستراتيجيات اللازمة لدرئها.

**وأحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة EBPBAC17/4.**

## ٣-٤ تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC17/5)

٩٠- قدمت رئيسة لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة تقرير اللجنة عن وقائع اجتماعيها الماضيين اللذين عُقِدا في تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. وشدّدت رئيسة اللجنة في ملاحظاتها الافتتاحية على أن أعمال لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة تنصب على موضوع المساءلة، ولخّصت أهم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في ذاك التقرير.

٩١- ورحبت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بالتقرير وشكرت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة على إسهاماتها الكبيرة والمتبصرة من أجل توثيق عرى إدارة المنظمة وتصريف شؤونها ومساءلتها. ورأت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة أن التقرير مهم وذو صلة بعدد من المجالات المدرجة على جدول أعمال المنظمة، وخصوصاً فيما يتعلق بإصلاح المنظمة، والميزانية البرمجية، وتمويل المنظمة في المستقبل، وإدارة المخاطر المؤسسية.

٩٢- وأكدت المديرة العامة أن الأمانة ستمضي قدماً في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، وأن تدريب قيادات المنظمة سيشمل من الآن فصاعداً عناصر إلزامية بشأن إدارة الشؤون المالية والمراقبة، وبشأن إدارة المخاطر.

٩٣- وسلّم بعض أعضاء اللجنة بأن ثمة مسائل معينة أبرزها التقرير حظيت فعلاً بمتابعة الأمانة، من قبيل خطة تنفيذ إصلاح المنظمة. وأقرّت المديرة العامة بأن المنظمة ستزيد من الآن فصاعداً من مستوى استفادتها من الاتصالات القائمة على شبكة الإنترنت مع الأعضاء فيها من أجل تزويدهم بمزيد من الانتظام بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز.

**وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة EBPBAC17/5.**

## ٣-٥ تقارير وحدة التفتيش المشتركة (الوثيقة EBPBAC17/6)

٩٤- أشارت اللجنة لدى استعراض التقرير إلى الدور الهام والمتزايد الذي تؤديه وحدة التفتيش المشتركة في مساعدة المنظمات المشمولة بولايتها المتمثلة في مهمة تقييم خيارات الإصلاح. وقد دُعِيت الوحدة في السنوات الأخيرة عدة مرات بوصفها أداة مهمة لإنجاز أعمال إصلاح في مختلف الوكالات، بما فيها المنظمة، وأُعرِب عن التقدير لاستقلالية تلك الوحدة ومنظورها على نطاق المنظومة ككل.

٩٥- وأوضح ممثل وحدة التفتيش المشتركة أن ٧٠٪ من تقارير الوحدة يُقدّم في واقع الأمر على نطاق المنظومة ككل، وأنه يمكن الرجوع إلى موقعها على شبكة الإنترنت المعنون: www.unjiu.org، من أجل الاطلاع على جميع تقاريرها التي يعود تاريخها إلى وقت إنشاء الوحدة في عام ١٩٦٨، وتنزيل تلك التقارير. واعتباراً من عام ٢٠١٣، فإن موقع الوحدة على الإنترنت يتضمن أيضاً النظام الإلكتروني الجديد لشؤون المتابعة الذي يتيح المجال لإجراء مشاورة محددة حول حالة القبول والتنفيذ من جانب الوكالات المشاركة بشأن كل واحد من تقارير وحدة التفتيش المشتركة، فضلاً عمّا يتصل بذلك من معلومات إحصائية.

٩٦- وأضاف مفتش وحدة التفتيش المشتركة أن أعمال التقييم التي أنجزتها الوحدة في الآونة الأخيرة بإسم المنظمة في سياق جهود إصلاح المنظمة قد توفر حافزاً لزيادة استفادة أعضاء الوكالات المشاركة من خدمات الوحدة، ولاسيما لأغراض المقارنة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل فيما يتعلق بطرق ووسائل التعامل مع المشاكل المشتركة التي تواجهها جميع الوكالات.

٩٧- وستحرص الأمانة من الآن فصاعداً على أن تدرج الإحصاءات المتعلقة بحالة قبول المنظمة لما يصدر مؤخراً من تقارير وحدة التفتيش المشتركة بوصفها جزءاً من تقاريرها العادية التي تقدمها دورياً إلى اللجنة عن المسائل المتصلة بوحدة التفتيش المشتركة.

**وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة EBPBAC17/6.**

**البند ٤ من جدول الأعمال اعتماد التقرير واختتام الاجتماع**

٩٨- اعتمدت اللجنة تقريرها.

= = =